

ماذا وراء مزاعم مايك هامر ووكلاء واشنطن؟



بقلم: د. احمد حسن دحلي

مبعوث ادارة الرئيس جوزيف بايدن الخاص في القرن الافريقي مايك هامر ووكلاء واشنطن من الوياني ومن لف لفهم في اديس أبابا، يشرعون في افتعال ازمة من العدم عبر تصريحات مختلفة يدلون بها في محافل مختلفة هنا وهناك بصورة مكررة ومملة، تطالب القوات الارترية بالخروج من بعض المناطق الاثيوبية التي يزعمون تواجدها فيها. ولكنهم، ولعلة في نفوسهم لا يحددون على الاطلاق تلك المناطق، وكأنها توجد في بلاد الواق واق. وذلك لعلمهم التام بأن ملف النزاع الحدودي بين ارتريا واثيوبيا الذي اختلقته زمرة الوياني في 13 مايو 1998 بإيحاء من الادارة الامريكية في عهد ادارة الرئيس بيل كلينتون، وجد خاتمة قانونية في 13 ابريل 2002 من خلال قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية الملزم والنهائي.

والحدود بين ارتريا واثيوبيا التي عينت في نهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، رسمت في 27 نوفمبر 2006 بصورة افتراضية عبر الاحداثيات المسنودة بالخرائط القانونية المفصلة، بعدما حالت زمرة الوياني عندما كانت تتقلد زمام السلطة في اثيوبيا، دون عملية ترسيم الحدود على الارض بنصب الاعمدة التي كان من المقرر لها ان تنتهي في نوفمبر 2003. والمهم في الامر، لقد رسمت الحدود بين البلدين نهائيا، وسلمت مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية كل الوثائق المعنية لدولة اثيوبيا وارتريا ولمنظمة الامم المتحدة والاتحاد الافريقي. علما ان الولايات المتحدة الامريكية تعلم ذلك حق العلم، لكونها أحد

الاطراف الدولية المشاركة عبر وزيرة خارجيتها السابقة مادلين اولبرايت في اتفاق السلام الشامل بين ارتريا واثيوبيا المبرم في الجزائر العاصمة، في 12 ديسمبر 2000.

وإذا كان الامر كذلك، وهو كذلك حقا، يمكن تحديد الطرف الذي توجد وحداته العسكرية خارج حدوده، بتحديد المناطق الجغرافية المعنية لمعرفة فيما إذا كانت تقع ضمن حدود ارتريا أو أثيوبيا وفقا لقرار مفوضية الحدود النهائي والملزم الصادر في 13 ابريل 2002، لو كانت هناك ثمة نية صادقة من الطرف الامريكي ووكلائه الاثيوبيين لمعالجة القضية، إذا كانت هناك ثمة قضية بالأساس. ولكن، وفي الحقيقة الامر، لا توجد أي قضية، وان مجمل القضية مفبركة أصلا وفصلا، وإنها تكمن في عقلية الادارة الامريكية التي ادمنت اعتماد سياسة الصيد في الماء العكر، وخلق التوترات وافتعال الازمات هنا وهناك من العدم عبر وكلاء، بغية تلويث الاجواء وتلغيم الاراضي، خدمة لأجنداتها العلنية والسرية ولمصالحها السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية، ضاربة عرض الحائط بميثاق الامم المتحدة وبكل القوانين والاعراف الدولية والقيم السياسية والاخلاقية التي من المفروض والمفترض ان تحكم سياسات وسلوك الدول، فما بالك عندما يتعلق الامر بدولة بحجم الولايات المتحدة التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الامن لكونها عضوا دائما العضوية فيه، تسرح وتمرح بلا قيد ودون رادع. والامر المدهش حقا، هو ان الإدارات الامريكية المتعاقبة في واشنطن لم تستوعب ولم تستفد من الدروس التي لقتتها ايها الشعوب على مدى التاريخ، بدليل انها تكرر تجاربها الفاشلة بكل عواقبها العدمية والكارثية التي ما زالت ماثلة في القرن الافريقي، وفي العديد من دول العالم نذكر منها من دون الذهاب بعيدا، كل من افغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن.